

(5) منظمة العمل العربية وتحديات المستقبل

قدم المدير العام لمكتب العمل العربى إلى الدورة السادسة لمؤتمر العمل العربى التى عقدت فى الإسكندرية فى مارس / آذار 1977 تقرير حول " منظمة العمل العربية وتحديات المستقبل " .

لقد قدم المدير العام تقريره فى بداية النصف الثانى من السبعينيات تحت ظل كثيف من الأزمات التى ألمت بالدول الرأسمالية الغنية وبلدان العالم الثالث سواء بسواء، فقد كانت هناك الأزمة الاقتصادية فى البلدان الغنية ، وأزمة التنمية فى العالم الثالث . وكانت هناك أزمة الطاقة وغيرها من الموارد الطبيعية التى يتهدها النضوب ، وأزمة تلوث البيئة ، ومشكلة الغذاء العالمى ، وما أدت إليه كل تلك الأزمات من مواجهات بين الفقراء والأغنياء، بينما كان العالم الثالث يتشوق إلى إرساء نظام اقتصادى جديد أكثر عدالة وتكافؤاً ومساواة.

وتطلعت الدول العربية نحو المواءمة مع المتغيرات العالمية ومقتضيات العصر التكنولوجى ، وروح العصر وتوقعات مستقبل الغد ، ونصيب منظمة العمل العربية من المساهمة فى التجديد المرغوب فى مجال العمل والعمال.

وحدد المدير العام أهداف التقرير فيما يلى :

- (1) إثارة التفكير والتأمل وتبادل الرأى والتجارب من خلال المناقشة ، وذلك لتحديد طبيعة المرحلة واستشراف معالمها المقبلة ، والوقوف على معطيات المشاكل القائمة.
- (2) وضع المنظمة - بأطرافها الثلاثة - أمام مسئولياتها التى تتمثل فى تأكيد قدرتها على صياغة فلسفة اجتماعية فى مجالات العمل والعمال ، تكون محل إجماع أعضاء المنظمة بأطرافها . وعلى إضافة بعد فكرى وحضارى اجتماعى جديد لاستراتيجية وفلسفة عمل عربى متكامل موحد.
- (3) التأكيد على محور التفكير ، وأن منطلق العمل هو التسليم بأن العنصر البشرى هو العامل الحاسم والاستراتيجى لإنتاج الثروة القومية . وعند الدخول الى عصر التكنولوجيا المعقدة فإن قدر وقدرة الإنسان هو أساس كل تقدم علمى وتكنولوجى .
- (4) طرح المشاكل الواردة فى التقرير لتكون محلاً للتشاور والتعاون والمشاركة بين أطراف الانتاج ، وصولاً إلى كفالة المشاركة الجماعية فى وضع السياسة موضع التنفيذ، وتحمل كل طرف مسئولياته وواجباته كاملة بعد إسهامه فى صياغة السياسة.

(5) طرح المشاكل فى إطارها الصحيح لتشكّل اختباراً عملياً لمدى فاعلية وجدية وقدرة منظمة العمل العربية على اكتشاف المرض قبل استفحاله والمساعدة على استئصاله فى حينه.

وانتقل المدير العام - بعد تحديد هذه الأهداف - الى عرض مفردات الموضوع. فى الفصل الأول من التقرير عالج موضوع: تطوير المؤسسات الاجتماعية لتأخذ دورها القومى كاملاً فى مواجهة التحديات واختار من تلك المؤسسات:

(أ) إدارات العمل.

(ب) منظمات أصحاب الأعمال والعمال.

وهذا اختيار طبيعى ومنطقى، فى مجال العمل والعمال، باعتباره يغطى أطراف الانتاج الثلاثة.

وأشار التقرير إلى أن إدارات العمل، تفتقد الإمكانيات المادية والبشرية، وتحتل مكانة دنيا فى الهيكل الإدارى الحكومى. فإذا كانت هذه الإدارات ستشارك فى مواجهة تحديات المستقبل، فلا بد أن تتحول إلى جهاز ديناميكى قادر على المشاركة فى رسم سياسات التنمية وتحقيق أهداف العدالة الاجتماعية. وهذا يتطلب توسيع نطاق خدماتها، وزيادة كفاءة عناصرها الفنية، وتعميق بحوثها ودراساتها وإحصاءاتها للمشاركة إيجابياً فى وضع السياسة العامة.

وعليها فى سبيل كل ذلك:

- (1) تحقيق الالتزامات المنوطة بالدولة بشأن إحقاق العدالة الاجتماعية بين جميع المواطنين.
- (2) الارتقاء بالقوى العاملة تنمية وتخطيطاً وتوجيهاً وتدريباً وحماية.
- (3) إقامة أسس حوار دائم ومستمر بين طرفى الانتاج.
- (4) تحقيق التوازن والتكامل بين عوامل النمو الاقتصادى والتقدم الاجتماعى.

أما منظمات أصحاب الأعمال والعمال، فقد أولى المدير العام جل اهتمامه بالانقلابات العمالية، ودورها فى بناء المجتمع العربى وفى مواجهة تحديات المستقبل، وقال إن فاعلية دورها رهن بإعادة النظر فى هياكلها وسياساتها وتنظيماتها وتقييم وسائلها وتدعيم أنشطتها.

وقال إن المناداة بإشراك منظمات أصحاب الأعمال والعمال فى التشاور وفى إدارة وتسيير المؤسسات ولجان الانتاج، وصياغة وتنفيذ برامج وخطط التنمية الوطنية، ستبقى مجرد شعارات جوفاء، مالم تتحول إلى ممارسة حقيقية فى الواقع.

ومن هنا اتجه التقرير إلى دور الثقافة العمالية فى إعداد النقابيين وعيا وفكراً.

وخصص المدير العام الفصل الثانى لموضوع " توفير ظروف وشروط بيئة عمل ملائمة والنهضة الصناعية " .

وفى هذا الفصل عالج التقرير أهداف سياسة تغيير وتطوير العمل ، وأورد أهمها فيما يلى :

(1) الارتقاء بالصحة والسلامة المهنية.

(2) خلق وحدات إنتاج أكثر إنسانية.

(3) الارتقاء بقيمة العمل اليدوى وزيادة فرص المساواة فى الترقى.

(4) الاهتمام بالخدمات الاجتماعية للعمال وتوسيع نطاقها.

واستعرض التقرير بعد ذلك الإجراءات والأعمال التى يمكن اتخاذها من خلال إلزام المؤسسات بوضع خطط لتحسين العمل ، وتقديم تقرير اجتماعى الى العاملين حول الأنشطة والإجراءات المتخذة فى العام المنصرم ، وكذا مناقشة الموازنة المخصصة للصحة والسلامة المهنية مع ممثلى العمال . وعلى الادارة الحكومية أن تعد البحوث والدراسات وتنتشر الخبرات فى مجال شروط وظروف العمل ، ووضع وتنفيذ سياسة التدريب ، وإعلاء مكانة الطب المهنى والارتقاء بمستوى الخدمات الطبية العمالية.

وخصص التقرير الفصل الثالث - لدور التشريعات والقوانين العمالية فى مواجهة تحديات المستقبل .

وقال إنها تحمى العمال ضد الاستغلال والمخاطر المهنية ، وتؤمن لهم قدرا معقولا من ظروف وشروط العمل المجزية . وطالب بألا يترك أمر هذه التشريعات لقانون السوق.

وأضاف بأن هذه التشريعات ضرورية لتنظيم وتحديد القواعد الأساسية للمفاوضات الجماعية وحل منازعات العمل.

وطرح المدير العام فى الفصل الرابع من تقريره قضية التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعى ، فاستعرض دور منظمة العمل العربية فى إثارة الاهتمام بالجوانب الاجتماعية للتصنيع ، والإسهام فى تدعيم الجهود الوطنية من أجل خلق تصنيع ناجح دعامة قوى عاملة مدربة تزداد قدرتها مع زيادة حجم التصنيع وكثافته ، وذلك من خلال الدراسات والأبحاث الفنية فى مجالات تخطيط القوى العاملة والأجور والتأمينات الاجتماعية والأمن الصناعى والصحة المهنية والكفاية الانتاجية والتدريب المهنى إلخ.

وأكد على التنمية الزراعية ، والقوى العاملة الريفية ، والميكنة الزراعية ، والتطور الثقافى الاجتماعى فى الريف ، وتطوير الأساليب واستيعاب التكنولوجيا الزراعية المناسبة مع

الاحتياجات والاستعداد ، ودرجة التطور الزراعي والصناعات الريفية . وأهمية تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال التقدم الاقتصادي.

وفي الفصل الخامس من التقرير تناول المدير العام أنشطة منظمة العمل العربية ودورها في تدعيم حركة التكامل العربي في مجال العمل ، وركز ملاحظاته على اتفاقيات وتوصيات العمل العربية وعلى التعاون الفني باعتبارها أبرز أنشطة المنظمة في مواجهة تحديات المستقبل .